الإنفاق العسكري وأثره على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

مشاعل حباب العصيمي
إيمان مشبب الاحمري

المملكة العربية السعودية

مستخلص الدراسة:

تقدم الباحثتان الإنفاق العسكري وأثره على النمو الاقتصادي فى المملكة العربية السعودية للفترة 1977-2016, وهدفت الدراسة إلى التعرف على مفاهيم ونظريات الإنفاق العسكرية وتوضيح العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي, كما اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي, لقيامه بتحليل الظاهرة قيد الدراسة وتحديد العوامل المؤثرة فيها, وعلى المنهج القياسي, من خلال استخدام اختبارات السببية ومعاملات الارتباط ,وقد تم اعتماد الدراسة على برنامج الأفيوز لتحليل بيانات الدراسة ،وتوصلت الدراسة إلى أن نمو حجم الإنفاق العسكري فى المملكة العربية السعودية يعتمد على النمو فى الناتج المحلي الإجمالي, وأن هناك تأثيرات إيجابية للإنفاق العسكري للمملكة العربية السعودية على النمو الاقتصادي, كما أوصت الدراسة صانعي القرار بالمملكة الاعتماد على زيادة حجم الإنفاق العام على مشاريع وبرامج تنموية والزيادة من تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية, والاستفادة من طاقات العاملين فى المؤسسات العسكرية وتطويرها بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية فى المملكة, وذلك من خلال ربط القطاع المدني بالقطاع العسكري لدعم مسيرة التنمية الاقتصادية.

الكلمات الاستفتاحية: الإنفاق العسكري ، النمو الإقتصادي.

Abstract

The researcher dealt with military spending and its impact on economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia for the period 1977-2016. The study aimed to identify concepts and theories of military spending and to show the relationship between military expenditure and economic growth The researcher relied on the analytical descriptive approach, analyzing the phenomenon under study and determining the factors influencing it. The standard approach was also adopted through the use of causal tests and correlation coefficients. The study relied on the opioz rogram to analyze the study data. The study found that the growth in the volume of spending in Saudi Arabia depends on growth in GDP and that there are

positive effects of Saudi military spending on economic growth. The study recommended that the Saudi government should rely on increasing the volume of public spending on development projects and programs, increasing the diversification of sources of income and expanding the production base. Saudi Arabia also recommended that military industries be directed to intensify investments in various sectors such as food, clothing, electronics, And develop them to serve the economic development process in the Kingdom.

المقدمة

تعتبر مهمة الدفاع من المهام الرئيسية التي مارستها المجتمعات البشرية منذ القدم, وتنوعت أشكال الدفاع بما يتماشى مع التقدم الاجتماعي, وببلوغ المجتمعات أرقى مستويات التطور التنظيمي متمثلاً بظهور الدولة, أدى إلى تشكيل الجيوش, وإفراز ما يُسمى بالمؤسسة العسكرية والتي بدورها أصبحت تُشكل قطاعاً حيوياً داخل الاقتصاد القومي (زيادة, 2014, ص:2).

شهد الإنفاق العسكري في المملكة نمواً ملموساً في السنوات الأخيرة, ويظهر ذلك بشكل واضح مع ارتفاع حجم الإنفاق العسكري وزيادة مساهمته من الناتج رغم تراجع الإنفاق الحكومي بسبب تذبذبات أسعار النفط في الأسواق الدولية .

وتعد المملكة العربية السعودية من الدول التي يستحوذ إنفاقها العسكري على نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي, حيث احتلت المملكة العربية السعودية المركز الثالث عالمياً في الإنفاق العسكري لعام 2015 وفقاً لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام حيث بلغ الإنفاق العسكري السعودي نحو 87.2 مليار دولار (موقع عربي 24, 2016, ص:1).

ونظراً لأهمية الإنفاق العسكري في نمو الاقتصاد, فإن هدف الباحثة يكمن في التعرف على أهمية الإنفاق العسكري ودوره في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية , وكيف بالإمكان تقليل حجم الواردات من السلاح من الخارج عبر تشجيع الصناعة العسكرية الوطنية.

وللإنفاق العسكري تأثيرات متباينة على نمو الاقتصاديات, وتختلف وجهات النظر والآراء حول العلاقة أيهما يُسبب في الأخر, هل يُسبب الإنفاق العسكري نمواً في الناتج المحلي أم الناتج يُسبب في الإنفاق العسكري.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاستعانة بالتقارير والدراسات المتنوعة ذات الصلة بالموضوع, واعتمدت على الفترة 1977-2016 وذلك للوصول إلى نتائج دقيقة للتعرف على طبيعة العلاقة السببية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة إلى معرفة أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وذلك خلال الفترة 1977-2016, حيث يتكون نموذج القياس من اختبار العلاقة السببية لجرانجر بين متغيري الإنفاق العسكري والناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي.

وسيكون التساؤل الرئيسي للبحث ما هو أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وذلك للفترة 1977-2016, وقد تم اختيار الإنفاق العسكري لما له من دور مهم في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة.

ولقد تم الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة ومنها:

Bremmer and Kesselring (2007) أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال استخدام نموذج الانحدار, و دراسة Feridun and others (2011) للعلاقة السببية بين الإنفاق العسكري و النمو الاقتصادي في شمال قبرص, وتم استخدام منهجية السببية لجرانجر, و دراسة زيادة (2014) العلاقة السببية بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية لإسرائيل وعدداً من الدول العربية بما فيها المملكة العربية السعودية , باستخدام سببية جرانجر.

ودراسة وردة والعراقي (2015) والتي أثر الإنفاق العسكري على معدل النمو الاقتصادي المصري ومقارنته بالاقتصاد الإسرائيلي باستخدام اختبار السببية والانحدار ومعاملات الارتباط .

مشكلة البحث

للإنفاق العسكري تأثيرات متباينة في نمو الاقتصاديات, حيث يختلف الاقتصاديين في الدور الذي يلعبه الإنفاق العسكري في تحقيق النمو من عدمه , ولذلك حاولت الباحثة تسليط الضوء على تلك القضية

الجدلية, حيث تُعتبر المملكة من الدول التي تولي اهتماماً للإنفاق العسكري ويتضح ذلك من تشكيله لنسبة ليست بالمحدودة من الناتج المحلي الإجمالي.
ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:
ما هو أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية
ويتفرع من التساؤل الرئيسي, الأسئلة الثانوية التالية:

1- ما هي أسباب نمو الإنفاق العسكري العالمي في العقود الأربع الأخيرة ؟
2- ما هي محددات الإنفاق العسكري العالمي وأبعاده وتأثيراتها على الاقتصاد ؟
3- ما هي أسباب زيادة حجم الإنفاق العسكري في المملكة العربية السعودية؟
4- ما هي تأثيرات الإنفاق العسكري في المملكة العربية السعودية على الناتج المحلي الإجمالي؟
5- ما هي تأثيرات الإنفاق العسكري في المملكة العربية السعودية على معدل التضخم ؟
6- ما هي تأثيرات الإنفاق العسكري في المملكة العربية السعودية على الميزانية الحكومية؟
7- ما هي تأثيرات الإنفاق العسكري في المملكة العربية السعودية على مؤشرات التنمية البشرية؟

أهمية البحث

تنبع الأهمية في تناولها لقضية هامة في الاقتصاد السعودي تتثمل في الأثر الاقتصادي والتنموي للإنفاق العسكري, حيث تستمد تلك الدراسة أهميتها من الوضع الحالي.
حيث تسعى المملكة إلى تحقيق هدفاً اقتصادياً يتمثل في ضرورة تراجع مساهمة الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج, وتقليل حجم الواردات منها وتشجيع الإنتاج الوطني وتحقيق رؤيتها التنموية لعام 2030, حيث تُعتبر النفقات العسكرية ذات تأثير معنوي في نمو الناتج الإجمالي, كما تكتسب الدراسة أهمية دولية بسبب اتجاه الإنفاق العسكري للارتفاع خلال السنوات الماضية , كما أن للدراسة أهمية للباحثين حيث ستوفر لهم تحليل علمي دقيق لأسباب نمو الإنفاق العسكري في المملكة ودوره في النمو الاقتصادي, إضافة إلى استعراض للدراسات والأدبيات السابقة التي تناولت موضوع العلاقة الجدلية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي مع أخذ دراسات مقارنة لبعض الدول في منطقة الشرق الأوسط.
للدراسة أهمية متزايدة حيث بات الإنفاق العسكري إحدى أبرز وأهم أوجه الإنفاق الحكومي العام, وبدأ يُنظر إليه بأنها أداة لتحفيز النمو الاقتصادي وتنشيط عجلة الاقتصاد والحد من المشكلات الاقتصادية القائمة, وعليه فإن دراسة العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي يعتبر من الدراسات الهامة والتي تقدم الحلول المناسبة والرؤى الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
إن ارتفاع نفقات المملكة العربية السعودية من السلاح واستيرادها المستمر وارتفاع نسبة الواردات تتطلب وجود دراسات اقتصادية ونقدية شاملة, تحاول تبيان ايجابيات وسلبيات الإنفاق العسكري وتحديد أهم العوامل المؤثرة فيها.
ويمكن إبراز أهمية البحث في النقاط التالية:

1- للدراسة أهمية كبيرة لجهة تناوله لأكثر الموضوعات الاقتصادية حساسية وجدلاً, بسبب النمو الكبير في حجم الإنفاق العسكري عالمياً وتشكيله لنسب عالية من الناتج.
2- أهمية التعرف على سلبيات وايجابيات الإنفاق العسكري لما له من دور في استغلال أمثل للموارد ومنع هدرها بشكل غير سليم.
3- محاولة جادة من الدراسة للتعرف على تأثيرات الإنفاق العسكري على المجتمع وخصوصاً على أوجه النفقات الحكومية الأخرى.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة عند استعراضها لتلك الدراسة تحقيق العديد من الأهداف, حيث يكمن الهدف الرئيسي في التعرف على العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية, كما تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- التعرف على العوامل المحددة للإنفاق العسكري العالمي في العقود الأربع الأخيرة .
2- التعرف على محددات الإنفاق العسكري العالمي وأبعاده وتأثيراتها على الاقتصاد.
3- تبيان أسباب زيادة حجم الإنفاق العسكري في المملكة العربية السعودية.
4- إظهار تأثيرات الإنفاق العسكري في المملكة العربية السعودية على الناتج المحلي الإجمالي.
5- الكشف عن تأثيرات الإنفاق العسكري في المملكة العربية السعودية على معدل التضخم.
6- محاولة للتعرف على تأثيرات الإنفاق العسكري في المملكة العربية السعودية على الميزانية الحكومية.
7- تبيان أهم تأثيرات الإنفاق العسكري في المملكة العربية السعودية على مؤشرات التنمية البشرية.

فرضيات البحث:

استناداً لإشكالية الدراسة وتساؤلاتها الثانوية والمتعلقة بأثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية , يمكن صياغة الفرضيات على النحو التالي:

1- يوجد علاقة طردية إيجابية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
2- يوجد علاقة طردية بين نجاح المملكة في تقليل مساهمة الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج والنمو الاقتصادي.

منهج البحث والأسلوب البحثي:

تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي القياسي كونه الأنسب في تحليل ونقاش موضوعات النمو الاقتصادي والعلاقات الجدلية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي, حيث يهدف المنهج الوصفي إلى تحليل الظاهرة قيد الدراسة وهي الإنفاق العسكري وأثره على النمو الاقتصادي, وتحليل أسبابها ونتائجها والعوامل المؤثرة فيها, كما يتم تعزيز التحليل الوصفي باستخدام الأرقام والأشكال البيانية وتعزيزها بآراء الاقتصاديين والمدارس المتنوعة .

كما استندت الدراسة إلى الاعتماد على المنهج القياسي والذي يهدف إلى التعرف على أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في المملكة وذلك من خلال استخدام برنامج الأفيوز واستخدام اختبار السببية لجرانجر للتعرف على العلاقة السببية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي, إضافة لمعرفة معاملات الارتباط وتقديم وصف للمتغيرات بشكل إحصائي والتعرف على أية متغير يُسبب في الأخر, هل الناتج المحلي الإجمالي يُسبب في الإنفاق العسكري, أما الإنفاق العسكري يُسبب في الناتج المحلي الإجمالي.

كما سيتم الحصول على البيانات من مصادرها الرسمية, ومنها: البنك الدولي, الهيئة العامة للإحصاء , مؤسسة النقد العربي السعودي, صندوق النقد الدولي, إضافة إلى المراجع والدراسات لباحثين متخصصين بهذا المجال.

مصادر البيانات

اعتمدت الدراسة في حصولها على البيانات من مصادرها الرسمية, ومن تلك المصادر التالي: سيتم الاستعانة بمصادر أولية وثانوية لإتمام هذا البحث، وهي كالتالي:

المصادر الأولية: البيانات من مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات والبنك الدولي ومؤسسة النقد العربي السعودي, صندوق النقد الدولي, صندوق النقد العربي.

المصادر الثانوية: الاستعانة بالكتب والدراسات العلمية والأدبيات المختلفة, والمجلات العلمية و المقالات والدوريات للاستعانة بها في كتابة الجزء النظري للدراسة.

النموذج القياسي المقترح:

يستند النموذج القياسي في تلك الدراسة على إجراء اختبار السببية لجرانجر, للتعرف على العلاقة السببية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية, حيث تتكون الدراسة القياسية من نموذجين يمكن إجمالهم على النحو الآتي:

النموذج الأول :
المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي.
المتغير المستقل :الإنفاق العسكري .
ويمكن صياغة معادلة النموذج الأول كالتالي:

$$y = b_0 + b_1 MS$$

حيث أن: y: يرمز للمتغير التابع المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي .

MS: إجمالي الإنفاق العسكري.

النموذج الثاني :
المتغير التابع: الإنفاق العسكري .
المتغير المستقل :الناتج المحلي الإجمالي .

ويمكن صياغة معادلة النموذج الثاني كالتالي: $MS = b_0 + b_1 Y$

حيث أن: MS: يرمز للمتغير التابع المتمثل بإجمالي الإنفاق العسكري .

Y: إجمالي الناتج المحلي كمتغير مستقل.

1-9: حدود البحث

الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.

الحدود الزمنية: سيتم الاعتماد على الفترة 1977-2016 .

الحدود الموضوعية: أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

مصطلحات البحث:

النمو الاقتصادي: معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة, ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة, فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي , والعكس صحيح كلما قلت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية, كلما انخفضت معدلات النمو في الدخل القومي (عريقات,1999, ص:373).

الإنفاق العسكري: هو عبارة عن نفقات وزارة الدفاع وغيرها من الوزارات على قضايا تجنيد العسكريين وتدريبهم, فضلاً عن بناء وشراء المواد والمعدات العسكرية, كما يشمل المساعدات العسكرية في نفقات الدولة المانحة (زيادة, 2014, ص:37).

الدفاع : هو عبارة عن سلع عامة خالصة مثل خدمات الأمن والعدل, وهذه السلع تمتاز بعدم التجزئة, أي أن استهلاكها يكون من قبل جميع أفراد الشعب دون اعتبار لمراكزهم الاجتماعية أو لمساهمتهم الضريبية, فخدمة الدفاع تشمل كافة المقيمين في الدولة, ولا يمكن استثناء فرد أو فئة من التمتع باستعمالها (الفارس, 1993).

النفقات الحكومية: هي عبارة عن إجمالي ما تنفقه الحكومة المركزية على أفرادها, وتلك النفقات يتم دفعها للشركات أو العمال لإنتاج سلع أو خدمات معينة مثل: (الدبابات, التعليم, الصحة, الحماية الأمنية), إضافة إلى الدفعات التحويلية مثل دفعات الضمان والرفاه التي تمثل دخلاً للأفراد (ساموبلسون ونوردهاوس, 2006).

الإطار النظري للدراسة:

نظراً لأهمية الإنفاق العسكري في نمو الاقتصاد , فقد استعانت الباحثة بالعديد من الدراسات والأدبيات للكشف عن العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي, والاستفادة من تلك الدراسات

والأدبيات لتثمير نتائجها وتعميمها على الاقتصاد السعودي, حيث قامت الباحثة باستعراض مفاهيم ونظريات الإنفاق العسكري والعلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية.

مفاهيم ونظريات الإنفاق العسكري:

للإنفاق العسكري تأثيرات متباينة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي, حيث يُعتبر القطاع العسكري من أهم القطاعات التي تستحوذ على جزء مهم من الإنفاق على برامج البحث والتطوير والذي بدوره يؤدي إلى تحفيز النمو والتشغيل, بينما هناك أثار سلبية تتمثل في تفاقم الضرر الاقتصادي واختلال التوازن بين القطاع العسكري والمدني, وتراجع حصيلة الدولة من الصرف الأجنبي، وزيادة عجز ميزان المدفوعات، ما يرافقه تأثيرات غير إيجابية على التوسع الاقتصادي خاصة إذا ما ترتب على زيادة العجز تراجع قيمة العملة وبالتالي ارتفاع أثمان المستوردات, أما إذا كان الإنفاق العسكري يتجه إلى الداخل، فإن تحويل جزء من القوى العاملة وعوامل الانتاج من القطاع المدني إلى القطاع العسكري من شأنه أن يعمل على تخفيض إنتاج القطاع المدني (منصور, 2016).

تكمن الأثار الإيجابية للإنفاق العسكري في النقاط التالية (زيادة, 2014):

1- تساهم المؤسسات العسكرية في تطوير المورد البشري, حيث يكتسب الأفراد أثناء عملهم في المؤسسة العسكرية قيماً إيجابية من خلال دمج فئات المجتمع في بوتقة واحدة.
2- القطاع العسكري من كبرى القطاعات التي تستقطب جزءاً كبيراً من نفقات البحث والتطوير, والتي تخدم القطاعات المدنية.
3- حصر كافة الموارد القومية المتاحة مادية كانت أو بشرية وإعادة توزيعها واستخدامها بالشكل الذي يحقق الأهداف المرجوة.
4- توفير الأمن والاستقرار للدولة مما ينعكس إيجابياً في جذب الاستثمارات ورفع الإنتاجية وتحفيز النمو الاقتصادي.
5- يوفر القطاع العسكري خدمات متعددة للأفراد وأسرهم كتقديم خدمات التعليم والصحة وخدمات أخرى.
6- زيادة النفقات العسكرية يرافقها المساهمة في تشغيل الموارد الاقتصادية المعطلة من خلال زيادة طلب القطاع العسكري لتلك الموارد.

لكل ظاهرة اقتصادية المزيد من المكاسب والنتائج الإيجابية, إلا أن هناك كذلك انعكاسات سلبية, إذ يمكن إبراز الآثار السلبية للأنفاق العسكري في النقاط التالية (زيادة, 2014):

1- إن توجيه الموارد البشرية لصالح العمل في المؤسسة العسكرية سيؤدي إلى تناقص حجم الموارد الاقتصادية المعدة للإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك المدني وهو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي.
2- إن تحويل جزء من الموارد الاقتصادية لأغراض عسكرية, سيرافقه اعادة توزيع الدخل وتوفير دخول جديدة, لكن في حال قامت الدول بضخ النقود وطباعته دون وجود إنتاجي كافي سيرافقه ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار, وتراجع القوة الشرائية للنقود.
3- يساهم الإنفاق العسكري بارتفاع الأسعار بشكل عام, حيث تؤدي النفقات العسكرية إلى زيادة الطلب دون أن يرافقها زيادة في الإنتاج مما يساهم في ارتفاع الأسعار وفقاً لديناميكية العرض والطلب .
4- إن زيادة فاتورة الواردات من المعدات العسكرية سيرافقه انخفاض حجم التوسع في الإنتاج القومي, وانخفاض حصيلة الدولة من الصرف الأجنبي.
5- يؤدي تحويل الموارد من القطاع المدني إلى القطاع العسكري إلى اختلال طبيعة النشاط الاقتصادي فيتم تمويل المشروعات العسكرية على حساب الاستثمارات المدنية, مما يعني تراجعا في الناتج المحلي الإجمالي.

6- تساهم الزيادة في النفقات العسكرية إلى تراجع معدل الادخار القومي, حيث سيرافق الزيادة في النفقات العسكرية تراجع موازنات الخدمات المدنية, وانخفاض الإنفاق على قطاعات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والبنية التحتية, وينعكس ذلك في تراجع الإنتاج وانخفاض حصة الفرد من الادخار القومي, ومن ثم حدوث عدم توازن في الاقتصاد, حيث عدم توفر ادخارات لتمويل الاستثمارات.

ونظراً لأهمية الأنفاق العسكري وتزايد دوره على الصعيد العالمي, فلقد تناولت المدارس الفكرية الإنفاق العسكري في إطار النظريات الاقتصادية المختلفة, ففي الفكر الاقتصادي الكلاسيكي يروا أن الحروب في معظم جوانبها مرتبطة بالصراع على الموارد, وازدادت حدة الحروب والإنفاق العسكري مع ازدياد التخصص وتقسيم العمل, وأن ظهور الدولة القومية قد عزز من ظاهرة الحرب, وأن السلاح قد سبق الآلة, حيث أن التقدم في صناعة الآلات العسكرية قديماً قاد إلى العديد من الصناعات المكملة (الفارس, 1993).

أما كينز فرأى أن للإنفاق العسكري تأثيرات على النمو الاقتصادي, وأن زيادة النفقات العسكرية سيرافقها ارتفاعاً في معدلات التضخم, وانحساراً في الإنفاق العام داخل المجتمع, وأن إعادة توزيع المدخرات الإجبارية بعد انتهاء الحرب ستضمن استمرار تدفق السيولة في المجتمع (الفارس, 1993).

14-1: نظريات النمو الاقتصادي

تتعدد تعريفات النمو الاقتصادي, حيث ارتبطت إلى حد كبير بآراء الاقتصاديين وبالمدراس الفكرية المختلفة, والتي حاولت كلاً منها تعريف النمو وفقاً للحالة السائدة ورغم الاختلاف في التعريفات, إلا أنها تسير في اتجاه واحد, وهو الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي، وفي نصيب الفرد منه المتحققة في مدة من الزمن، وعليه فإن الاقتصاديين يميلون عند قياس معدل النمو الاقتصادي إلى استخدام معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي بدلاً من معدل التغير في الناتج (الدخل) القومي الإجمالي الحقيقي وذلك لأن نمو الدخل الفردي الحقيقي يأخذ بالحسبان معدل التغير في السكان (المغربي, 2014).

ويمكن إبراز أهم المدراس الاقتصادية الفكرية التي تناولت النمو الاقتصادي على النحو التالي:

1- فكر التجاريين (المركنتاليون):

يُعتبر فكر التجاريين (المركنتاليون) من أوائل الأفكار الاقتصادية الحديثة في تفسير النمو الاقتصادي, حيث سادت تلك الأفكار في أوروبا الغربية منذ بداية القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر كمرحلة متطورة ولاحقة للمرحلة الإقطاعية وسيطرة الكنيسة على الحياة الاقتصادية وتحكمها بالسياسات الاقتصادية ، تستند فلسفتهم على أن نمو اقتصاد الدولة يتحدد من خلال ما تملكه من الرجال والسفن والمال (أحمد, 2003).

ويعتقد التجاريين أن قوة الدولة تتحدد من خلال امتلاك الذهب والفضة والمعادن النفيسة, لذلك ركزوا على التجارة الخارجية على حساب الصناعة والزراعة والتي يرونها بأنها نشاطات عقيمة غير منتجة, برزت في تلك المرحلة تطور الإنفاق العسكري وتزايدت وتيرة الاستعمار للشعوب بهدف استغلال المستعمرات واستيراد المواد الخام الرخيصة, يعتبر دور الدولة في تلك المرحلة بأنه دور متعاظم , وتزايدت أهمية الدولة لسعيها إلى زيادة دخلها القومي , حيث اهتم التجاريين بالنسبة للنمو الاقتصادي في حجم الناتج الكلي بدلاً من الاهتمام بالناتج الفردي، وهذا الاهتمام ليس بقصد تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع وإنما بهدف زيادة قوة المجتمع بين المجتمعات الأخرى (الحبيب, 1985).

2- فكر الطبيعيين (الفيزيوقراط) " أنصار الزراعة":

يستند فكر الطبيعيين في اعتبار القطاع الزراعي القطاع الوحيد المنتج, والذي يخلق قيم اقتصادية مضاعفة, كما يرون أن القطاعات الأخرى كالصناعة والتجارة بأنه أنشطة عقيمة وغير منتجة رغم أهميتها, ويعتبر فرانسوا كيناي من أشهر مفكري هذه المدرسة, ولقد قسم الطبيعيين المجتمع إلى ثلاث طبقات على النحو التالي (أبو عيدة وشعبان, 2009):

1- طبقة المزارعين وهي الطبقة الوحيدة المنتجة بكونها الوحيدة التي تحقق منتجاً.

2-طبقة الملاك ووهي عبارى عن طبقة غير منتجة وغير عقيمة , وتستند فلسفة الفيزيوقراط على أن الملكية الخاصة هي حجر الأساس في النظام الطبيعي، وعليه لابد من الدفاع عن تلك الطبقة لاعتبارات منها أن الملاك هم الذين يقومون بالإنفاق على الأرض لتحسينها وإعدادها للزراعة، وبناءً على ذلك يجب أن يحصلوا على جزء من المنتج الصافي على شكل ريع، وعليه فإذا لم يقم الملاك بإعداد الأرض للزراعة فإن المنتج الصافي سوف يختفي.

3- طبقة رجال الصناعة والتجارة وهي الطبقة العقيمة غير المنتجة، لجهة أن هؤلاء لا يضيفون قيماً اقتصادية جديدة أثناء قيامهم بأنشطتهم الصناعية والتجارية, قياسا بالذين يعملون بالزراعة, حيث يخلقون قيم اضافية .

3- المدرسة الكلاسيكية:

تعتبر المدرسة الكلاسيكية من أكثر المدراس الاقتصادية رواجاً في النظريات الاقتصادية, حيث تستند في تحليلاتها الاقتصادية إلى عدداً من العناصر ويمكن إبرازها على النحو التالي (القريشي, 2007) (المغربي, 2014):

أ- الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي، و يخضع عند قيامه بالنشاط الاقتصادي لدافع المصلحة الخاصة والهدف إلى تعظيم الربح بأكبر قدر ممكن، حيث يرون أن المصلحة الفردية هي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي.

ب- يحاول كل فرد تحقيق مصالحه الخاصة، وتتمثل هذه المصالح في أن يحصل على أكبر نفع شخصي ممكن، فالمنتج عندما ينتج لا يفعل ذلك لرغبته في إشباع حاجات الناس ولكن لرغبته في بيع منتجاته والحصول من وراء ذلك على أكبر ربح ممكن وبسبب هذا السعي من قبل كل فرد لتحقيق منفعته الخاصة يقوم التنافس بين الأفراد جميعاً، ويرى الكلاسيك بأنه لا يوجد تعارض بين المصالح الخاصة والعامة لأسباب أولهما أن المصلحة العامة ليست سوى مجموع المصالح الخاصة، وثانيهما أن المبادلات تحصل في النظام الاقتصادي في مقابل أثمان تدفع للسلع والخدمات، وهذه الأثمان تتغير طبعا لحاجة الطلب وبكمية العرض، فإذا زادت رغبة الجمهور في سلعة لا تنتج إنتاجاً كافياً يرتفع ثمنها، ويزيد ربح المنتجين فيدفعهم ذلك لزيادة إنتاج هذه السلعة فتحقق الرغبة العامة لجمهور المستهلكين، وبالعكس إذ اتجه المنتجون لإنتاج سلعة وبكميات غير مرغوب فيها يزيد عرضها وينخفض ثمنها ويقل الربح المتأتي منها أو تسبب خسارة. فينصرف المنتجون عن إنتاجها وهكذا تؤدي لتغير الثمن وهذا يعرف بجهاز الثمن والذي يلعب دوراً هاماً في النظام الاقتصادي والرأسمالي، حيث توجد يد خفية توجه المصالح الخاصة في تضاربها وتفاعلها الوجهة التي تحقق المصلحة العامة.

ج- يعتقد الكلاسيك بوجود قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي .

د- الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا بغرض فرض ضرائب لتغطية نفقات توفير الأمن الداخلي والخارجي والقضاء وفض النزاعات وغيرها وعليه فهم أنصار دور الدولة حارسة.

ه- المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي هو تكوين رأس المال الناجم عن تراكم الأرباح، فمع زيادة الأرباح يرتفع حجم المدخرات وهذا يؤدي إلى رفع معدل تكوين رأس المال فيرتفع حجم الناتج الكلي وتستمر هذا العملية طالما أن نصيب الأرباح في تزايد مع ارتفاع حجم الناتج الكلي.

4- النظرية الكينزية:

انتقد جون ما ينزرد كينز النظرية الكلاسيكية وقانون ساي للأسواق القائم على العرض والطلب, ويرى كينز أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويتحدد مستوى الاستخدام عند كينز من خلال الطلب الكلي، وأن المشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض من السلع والخدمات بل تكمن في جانب الطلب الفعال، واعتبر كينز أن قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية، وأن الاستثمار دالة لسعر الفائدة وأن الادخار

هو دالة للدخل، وأكد أن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم (على اعتبار أن الاقتصاد يحتوي على طاقات إنتاجية غير مستغلة), وأن التوازن قد يحدث عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل، وقد ركز اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو الاقتصادي (المغربي, 2014).

5- الفكر الإسلامي :

يعتبر الفكر الاسلامي في الاقتصاد من أنجع الأفكار وأكثرها أماناً للاقتصاديات, حيث تعتمد على الكثير من الأسس والقوانين الكفيلة بخلق مصادر نمو للاقتصاد وتعزز الاستقرار الاقتصاد وتوفر الرفاهية للأفراد كافة , فالإسلام من الناحية الفكرية يحث ويدعو إلى العمل والإنتاج , واعتبر العمل بحد ذاته قيمة وربط به كرامة الإنسان وشأنه , وجعل العمل المنتج والاجتهاد به من العبادات كونه يدفع الإنتاج وينمي الثروة, وأصبح العامل في سبيل قوته أفضل عند الله من المُتعبد الذي لا يعمل وصار الخمول أو الترفع عن العمل نقصاً في إنسانية الإنسان وسبباً في تفاهته , وفي عدة أحاديث اعُتبر العمل جزءاً من الإيمان وقيل " إن إصلاح المال من الإيمان" وقيل في حديث نبوي آخر : "ما من مسلم يزرع زرعاً أو يغرس غرساً فيأكل منه الإنسان أو دابته إلا وكُتب له صدقة", تلك الأحاديث تؤكد أن الإسلام قد حارب فكرة البطالة وحث على العمل وقاوم فكرة تعطيل بعض الثروات الطبيعية وتجميد بعض الأموال, وسحبها في مجال الانتفاع والاستثمار, ودفع إلى توظيف أكبر قدر ممكن في مجالات الانتفاع والاستثمار, واعتبر الإسلام إهمال عملية الإنتاج والاستثمار بأنها لوناً من الجحود والكفر بالنعمة, وفضل الإسلام الإنفاق الإنتاجي على الإنفاق الاستهلاكي حرصاً منه على تنمية الإنتاج وزيادة الثروة, كما جاء في النصوص المنقولة عن النبي (ص) والأئمة التي تنهى عن بيع العقار أو الدار وتبديد ثمنها في الاستهلاك, ما تحدث عنه الإسلام من قواعد تعتبر اليوم مصادر نمو للاقتصاد وروافد رئيسية للتنمية حيث الدعوة إلى الإنتاج والادخار وعدم التبذير والاسراف في النفقات بشكل عام سواء للأفراد أو للدولة (الصدر, 1981).

الدراسات السابقة:

استعانت الباحثتان بعدد من الدراسات والأدبيات السابقة ذات الصلة بالعلاقة بين بالإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي, حيث يوجد علاقة إيجابية بين زيادة الاستثمار في الصناعات العسكرية ونمو الناتج المحلي الإجمالي, إذ تساهم تلك الصناعات في زيادة حجم الاستثمار وتقليل فاتورة الواردات وتحسين الميزان التجاري , إضافة إلى خلق مصادر دخل مستديمة من خلال توفير فرص العمل والتخفيف من مشكلة البطالة, وكون المملكة من الدول التي تهتم بالإنفاق على التسلح والتي تشكل نسب ليست بالمحدودة من الناتج, فإن الباحثة حاولت البحث بعمق في التأثيرات الإيجابية للإنفاق العسكري ودوره في نمو الاقتصاد.

أولاً: الدراسات العربية

لقد استفادت الباحثتان من النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة في تحديد أهم العلاقات المفسرة للنمو الاقتصادي والمرتبطة بالإنفاق العسكري.

يمكن إبراز الدراسات السابقة على كما يلي :

- هدفت دراسة وردة والعراقي (2015) إلى التعر ف على تأثير الإنفاق العسكري على معدل النمو الاقتصادي المصري مع إجراء مقارنة مع الاقتصاد الإسرائيلي خلال الفترة 1992-2012, اعتمدت الدراسة على دراسة العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي, وخلصت إلى أن هناك علاقة سلبية ضعيفة بين ترشيد الإنفاق العسكري و معدل النمو الاقتصادي في كلا من النموذجين المصري والإسرائيلي, إذ أوضح التحليل العلاقة الموجبة بين معدل النمو السنوي للإنفاق العسكري ومعدل النمو الاقتصادي, كما أظهرت نتائج التحليل القياسي الأثر السلبي لعبء الانفاق العسكري علي معدل النمو الاقتصادي الإسرائيلي ولكن ثبتت عدم معنوية ذلك المتغير علي معدل النمو الاقتصادي المصري، مما يوضح العلاقة الارتباطية الضعيفة بينهما.
- هدفت دراسة حسين (2015) إلى التعرف على أثر الإنفاق العسكري على الاستثمار العام وتأثير ذلك على التنمية الاقتصادية في مصر, حيث تم استخدام المنهج القياسي وتم أخذ سلسلة زمنية للفترة 1980-2012,

وخلصت الدراسة إلى وجود انعكاسات إيجابية للإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي والإسراع في التنمية الاقتصادية في مصر.

- هدفت دراسة زيادة (2014) إلى التعرف على طبيعة العلاقة الجدلية بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على إسرائيل والدول العربية, حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي , إضافة إلى الأساليب الإحصائية المتنوعة, إذ ركزت على اختبار السببية لجرانجر, وكذلك معامل الارتباط في تفسير العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي لعينة من الدول .

وتم استخدام سلسلة زمنية خلال الفترة 1990-2012 وتم الاعتماد على برنامج الأفيوز لتحليل البيانات , وتم استخدام الإنفاق العسكري كمتغير مستقل , والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع.وتم اجراء احصائي وصفي لمتغيرات الدراسة لكل دولة, وتم الاعتماد على اختبار السببية لجرانجر, واجراء اختبار جذر الوحدة, ومعاملات الارتباط.

واستخدمت الدراسة نموذجين الأول : الإنفاق العسكري متغير مستقل بينما الناتج المحلي الإجمالي متغير تابع, والنموذج الثاني : الناتج المحلي الإجمالي متغير مستقل, والإنفاق العسكري متغير تابع , والهدف من ذلك قياس العلاقة السببية , وخلصت الدراسة إلى وجود تأثيرات متباينة للإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة.

- تناولت دراسة الجوراني (2011) العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية, وأظهرت الدراسة انعكاسات الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية في العالم العربي, اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي, وقامت بدراسة وتحليل أثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية, وخلصت الدراسة إلى تعرض الموارد الاقتصادية للهدر والاستنزاف نتيجة للزيادة المطردة في نفقات الدول العسكرية, كما بينت الدراسة أن زيادة الإنفاق العسكري تؤدي إلى زيادة إنفاق الحكومة على مشتريات الدفاع مما يؤثر سلباً على الميزانية, وأن للإنفاق العسكري علاقة سلبية على النمو الاقتصادي, كما أظهرت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العسكري والتضخم .
- هدفت دراسة تيشوري (2006) إلى التعرف على العلاقة بين الإنفاق العسكري والإنفاق التنموي وتناولت بالتحليل والنقد لعدداً من الاقتصاديات العربية بما فيها المملكة العربية السعودية, وخلصت الدراسة إلى ارتفاع الإنفاق العسكري في المملكة كنسبة من الناتج قياساً بحجم نفقاتها على الصحة والتعليم, إذ بينت الدراسة أن مجمل الإنفاق العسكري إلى الناتج تبلغ 13% بينما تبلغ النفقات السعودية على التعليم 8% وللصحة 7%, وهذا يدلل على تأثير الإنفاق العسكري على قطاعات ونشاطات اقتصادية أخرى في المملكة, وأظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العسكري في المملكة وعملية التنمية الاقتصادية.
- تناولت دراسة طريح (2001) أثر الانفاق العسكري على الاقتصاد المصري خلال الفترة 1956-1995, وهي الفترة التي شهدت تزايد الإنفاق العسكري بمعدلات كبيرة خصوصاً في البلدان النامية, اعتمدت الدراسة على تحليل العلاقة بين الإنفاق العسكري والناتج القومي, وخلصت الدراسة أنه وخلال الفترة 1970-1990 خصصت البلدان النامية 6% من ناتجها المحلي للإنفاق العسكري بينما خصصت الدول الصناعية المتقدمة 4% ,وأمن منطقة الشرق الأوسط الأكثر انفاقاً على التسلح.

ثانياً : الدراسات الأجنبية

- هدفت دراسة ALI KHALID and others (2015) إلى التعرف على أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية, استخدمت الدراسة المنهج القياسي وتراوحت سنوات الدراسة للفترة 1970-2011 , وتم استخدام اختبار حدود الانحدار الذاتي , والتكامل المشترك, وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي الأمريكي.

- هدفت دراسة Chairil and other (2013) إلى التعرف على العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في منطقة الأسيان : اندونيسيا كدراسة حالة, وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق العسكري العالمي أخذ بالتزايد في منطقة الأسيان في السنوات الأخيرة, وأن هناك تأثيرات إيجابية للإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي, تم الاستناد إلى اختبار السببية لدراسة العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي, وبينت الدراسة إلى وجود تأثير ايجابي للإنفاق العسكري على الاقتصاد الإندونيسي.
- هدفت دراسة Feridun and others (2011) إلى التعرف على أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في شمال قبرص, واستخدمت الدراسة منهجية السببية, حيث حاولت اختبار العلاقة السببية بين النفقات العسكرية والنمو الاقتصادي لشمال قبرص وخلال الفترة 1977-2007, وتم استخدام سببية جرانجر والتكامل المشترك, وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين المتغيرين , وكذلك وجود أثر إيجابي للإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي.
- تناولت دراسة Bremmer and Kesselring (2007) التعرف على أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في أمريكا الشمالية, وحاولت تبيان أسباب انخفاض الإنفاق العسكري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي , وخلصت الدراسة إلى ارتفاع نفقات التسلح في الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة بسبب تدخلها في الشرق الأوسط, كما بينت الدراسة وجود أثر إيجابي للإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية.

نُلاحظ مما سبق:

أن الدراسات التي تناولت أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي, قد بحثت فى الدور التنموي للإنفاق العسكري, باعتباره قطاع هام فى توليد الدخل وخلق القيم الاقتصادية, حيث رأت الدراسات أن للإنفاق العسكري أثر إيجابي فى نمو الناتج المحلي, وخصوصاً فى حال الاكتفاء الذاتي من إنتاج الصناعات العسكرية وتصديرها للخارج وجلب العملات الصعبة, إضافة إلى تنشيط السوق المحلي وتشغيل القوى العامة, ويمكن ملاحظة أن الدراسات قد اهتمت بأثر الإنفاق العسكري على النمو خلال السنوات الأخيرة نظراً لتزايد الطلب العالمي على الصناعات العسكرية باعتبارها سلع استراتيجية .

ما يُميز تلك الدراسة هو :

تطرقها لواقع الإنفاق العسكري ودوره في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية, واستخدام المنهجي الوصفي والقياسي لقياس الأثر الاقتصادي للإنفاق العسكري, إضافة إلى استخدام سلسلة زمنية من العام 1977 ولغاية العام 2016, واستخدام برنامج الأفيوز لتحليل البيانات والاعتماد على اختبار سببية جرانجر ومعاملات الارتباط وجذر الوحدة والتكامل المشترك .

تتفق الباحثة مع الدراسات السابقة في وجود أهمية للإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي بشرط أن تؤدي إلى زيادة التشغيل وتحد من فاتورة الواردات وان تقدم خدمات نوعية للإنفاق المدني, وأن لا يتأثر القطاع المدني وخصوصاً الصحة والتعليم من تزايد الإنفاق العسكري , كما تختلف الباحثة مع الدراسات التي ترى بعدم ضرورة لوجود الإنفاق العسكري كونه يزيد من الأعباء الاقتصادية للدولة ويهدر الموارد الاقتصادية .

كما أن هناك أهمية متزايدة للأنفاق العسكري في السنوات الأخيرة , حيث لم يقتصر دور الدولة على توفير الأمن والقضاء وحماية الدولة من الاعتداءات الخارجية , بل تعدت ذلك لتصبح أداة فاعلة في الاقتصاد ولها دور مركزي في تقديم الخدمات للأفراد.

الدراسة القياسية:

تهدف الباحثة إلى اختبار العلاقة السببية بين إجمالي الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي فى المملكة العربية السعودية, حيث اعتمدت على البيانات الرسمية وقامت بتحليلها واختبار الفروض للوصول إلى نتائج اقتصادية للتعرف على اثر الأنفاق العسكري على النمو الاقتصادي فى المملكة, حيث يُعتبر هذا الموضوع من الموضوعات الشائعة والتي أوجدت الكثير من وجهات النظر المختلفة حول ما جدوى الإنفاق العسكري وهل يساهم فى النمو الاقتصادي والتنمية أم لا, وتزايدت الآراء حول ذلك فى السنوات الأخيرة بسبب استحواذ

الإنفاق العسكري على نسبة كبيرة من موازنات الدول, مما جعلها أحد أهم أنواع الإنفاق الحكومي فى السنوات الأخيرة.

أساليب جمع البيانات:

اعتمدت الباحثة فى الحصو ل على البيانات من مصادرها الرسمية, حيث تم جمع السلسلة الزمنية للفترة 1977-2016 من قاعدة بيانات البنك الدولي, كما تم الاستفادة من المصادر الرسمية فى المملكة كمؤسسة النقد العربي والهيئة العامة للإحصاء فى الحصول على البيانات التي تم استخدامها فى الدراسة.

أساليب تحليل البيانات:

تم استخدام عدداً من الأساليب لتحليل البيانات من خلال وصف للمتغيرات والإحصاء الوصفي للبيانات, كذلك اجراء اختبارات السكون, ومعاملات الارتباط , اختبار السببية لجرانجر.

الإحصاء الوصفي

تم استخدامه لإيجاد وبيان خصائص متغيرات الدارسة المختلفة ، حيث تم استخدام المتوسط الحسابي كمقياس للنزعة المركزية، والانحراف المعياري كمقياس لتشتت البيانات حول متوسطها الحسابي وكذلك تم استخدام القيمة الصغرى والقيمة العظمى.

استخدمت الباحثة برنامج (EViews9) للقيام بعمليات التحليل الإحصائي للوصول إلى إثبات أو نفي فرضيات الدراسة عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة ثقة (95%), وكذلك عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة ثقة (90%).

مجتمع وعينة الدراسة

تناولت الدراسة موضوع الأنفاق العسكري وأثره على النمو الاقتصادي فى المملكة العربية السعودية للفترة 1977-2016, ويمكن توضيح متغيرات الدراسة كالتالي :

GDP-1 : الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية (مليار دولار).

TME -2: إجمالي الإنفاق العسكري للمملكة العربية السعودية (مليار دولار).

تحليل البيانات

1- الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

في هذا الجزء سيتم التطرق لوصف تحليلي لمتغيرات الدراسة .

يستعرض جدول (1) أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة حيث يمكن تحليل وتفسير الوصف الإحصائي لها كالتالي

الإحصاء	GDP	TME
الوسط الحسابي	268.1148	27.75100
الوسيط	162.7500	20.27500
الانحراف المعياري	216.5261	19.07777
القيمة الصغرى	74.19000	11.58000
القيمة الكبرى	753.8300	86.11000
الالتواء	1.181339	1.692042
الخطأ المعياري للالتواء	2.906917	4.935818

شكل (1): تطور الإنفاق العسكري والناتج المحلي الإجمالي في المملكة للفترة 1977-2016

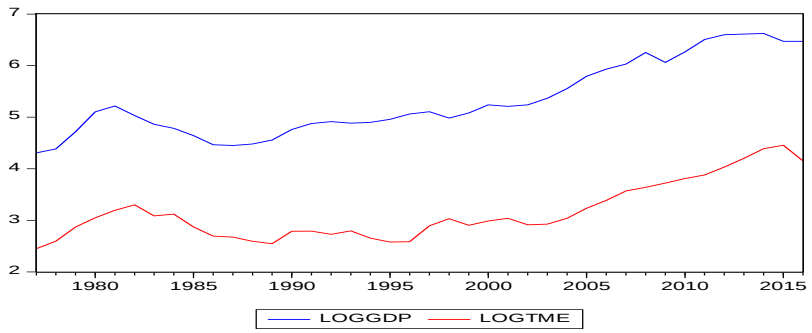

ومن خلال شكل نلاحظ الارتفاع المتصاعد لكلا من الانفاق العسكري و الناتج المحلي الاجمالي وهنا يظهر الرابط بينهما لتحقيق النمو الاقتصادي يكون عن طريق الاستقرار السياسي والامني.

المنهج القياسي والأساليب الإحصائية المستخدمة.

اتبعت الباحثة في هذه الدراسة المنهج القياسي ، لتقدير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع محل الدراسة معبرا عن المتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية ، كما تم الاستعانة بالأساليب القياسية الحديثة لتحليل البيانات المقطعية عبر الزمن ، وتمثلت هذه الاساليب فيما يلي :

1- معاملات الارتباط

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس قوة العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة، حيث من خلال نتيجة معامل ارتباط بيرسون يمكن الاستدلال على وجد أو عدم وجود تأثير بين كل زوج من أزواج المتغيرات.

2- مرحلة تقييم مقدرات النموذج

اختبار جذر الوحدة يستخدم اختبار جذر الوحدة بهدف التحقق من استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكامل كل سلسلة (درجة الاستقرار)،حيث يعد شرط الاستقرار شرطاً أساسياً من شروط تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية ، وهناك العديد من الاختبارات التي تستخدم لاختبار سكون السلاسل الزمنية منها اختباري ديكي فولار الموسع وفيليبس بيرون المطور, ويتم التأكد من وجود علاقة سببية بين المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة باستخدام سببية جرانجر ، حيث تتمثل الفكرة الأساس لاختبار السببية ان المتغير X يسبب المتغير Y حسب سببية جرانجر إذا كانت قيم X السابقة قادرة على المساعدة في تفسير Y وبالطبع إذا ثبت صحة سببية جرانجر فإن ذلك لا يضمن أن X قد سبب Y وهذا هو سبب قولنا "سببية جرانجر" بدلاً من مجرد سببية ورغم ذللك إذا كانت لقيم X السابقة قدرة تفسيرية لقيم Y الحالية ، فأن ذللك يعني على الأقل أن تكون X سبباً في حدوث Y.

3- الصيغة اللوغاريتمية

تعتبر الصيغة اللوغاريتمية ذات اهمية عالية في تحليل البيانات الاقتصادية قياسياً، حيث يمكن استخدام اللوغاريتمات لتحويل بعض العلاقات غير الخطية إلى علاقات خطية ، كما يمكن استخدامها في الاقتصاد القياسي لتصغير قيم البيانات، وبالتالي تصغير قيمة التباين أو التشتت، وهذا بدورة يؤثر على فرض تحقق الفرضية المتعلقة بتجانس تباين حد الخطأ العشوائي. كذلك هناك ميزة أخرى للوغاريتمات أنه يمكن التعبير عن التغير باستخدام النسب المئوية بدلا من الوحدات المستخدمة لأنها تعطي المرونات طويلة الاجل للمتغيرات الاقتصادية، بالإضافة لأنها تقلل من تشتت البيانات وتتغلب على القيم المتطرفة، لذلك تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي لمتغيرات النموذج وهي (الإنفاق العسكري TME، واجمالي الناتج المحلي GDP)

- **مصفوفة الارتباط الخطي:**

تم حساب معامل ارتباط بيرسون الخطي البسيط، بين متغيرات الدراسة، وذلك بغرض قياس العلاقة المباشرة والمتزامنة بين المتغيرات المختلفة.

جدول(2): مصفوفة الارتباط الخطية البسيطة بين المتغيرات

	TME	
	معامل الارتباط	الاحتمال
GDP	0.935	0.0000

ويلاحظ من الجدول (2) ان هناك علاقة طردية قوية جدا بين الانفاق العسكري والناتج المحلي الاجمالي بمعدل 93.5 % . والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل(2): الانتشار لنموذج انحدار الانفاق العسكري على الناتج المحلي

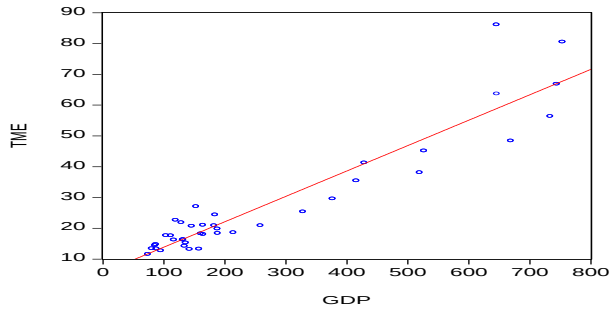

من خلال شكل الانتشار بين الانفاق العسكري والناتج المحلي الاجمالي الموضحة في شكل (2) ، نجد أن معظم النقاط تقع على الخط المستقيم المشار إليه في الشكل ، وهذا يدل على وجود علاقة خطية طردية قوية بين الانفاق العسكري والناتج المحلي الاجمالي .

نتائج اختبارات السكون لمتغيرات الدراسة

يوضح جدول (3) نتائج اختبار السكون لمتغيرات الدراسة, يتضح من الجدول أن المتغيرات كانت غير ساكنة في المستوى ولكنها أصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول والثاني.

جدول(3): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

Dickey-Fuller

Variable	المستوى	الفرق الأول	الفرق الثاني
	Prop.	Prop.	Prop.
GDP	0.9781	0.000	0.000
TME	0.7383	0.001	0.005

Phillips-Perron

Variable	المستوى	الفرق الأول	الفرق الثاني
	Prop.	Prop.	Prop.
GDP	0.9670	0.000	0.000
TME	0.9175	0.014	0.005

نتائج اختبار العلاقة السببية

بعد تحقق اختبار السكون واختبار التكامل المشترك، لا بد من التأكد من وجود علاقة ارتباط سببية بين الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الانفاق العسكري ، حيث تم استخدام اختبار(Granger Causality Tests) لاختبار فرضي العدم التاليين:

H0: الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب في إجمالي الانفاق العسكري.

H0: إجمالي الانفاق العسكري لايسبب في الناتج المحلي الإجمالي.

حيث نقبل فرض العدم عندما تكون القيمة

الاحتمالية لإحصائية F أكبر من 5%.

وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما يلي:

جدول (4): يوضح نتائج اختبار السببية بين الناتج المحلي الإجمالي و إجمالي الانفاق العسكري

اتجاه العلاقة	F-Statistic	Prob.
GDP ⇐TME	0.130	0.720
TME ⇐GDP	9.391	0.004

حيث أن:

GDP ⇐ TME: تعني أن التغير في (TME) يسبب تغيراً في (GDP).

TME ⇐ GDP: تعني أن التغير في (GDP) يسبب تغيراً في (TME).

يتضح من خلال النتائج الموضحة بالجدول(3) أن:

1- الانفاق العسكري لا يسبب تغيراً في الناتج المحلي، وذلك لأن قيمة الاحتمال الموافق لإحصائية F أكبر من 5%.

الناتج المحلي يسبب تغيراً في الانفاق العسكري، وذلك لأن قيمة الاحتمال الموافق لإحصائية F أقل من 5%.

تقييم نموذج الدراسة

الجدول (5): نتائج تقييم نموذج انحدار الانفاق العسكري و الناتج المحلي الاجمالي

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
اختبار الارتباط الذاتي(LM)	0.494	0.780
اختبار تجانس التباين (BP-Godfrey)	4.397	0.111
اختبار التوزيع الطبيعي (J-B)	9.754	0.007
معنوية النموذج (F)	414.74	0.000
معامل التحديد المعدل (Adj-R-square)	0.956	

من خلال الجدول يتضح ان القيمة الاحتمالية لاختبار الارتباط الذاتي هي 0.780 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

ويتضح ايضا ان القيمة الاحتمالية لاختبار تجانس التباين0.111 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على ثبات تباين البواقي.

ويتضح ايضاً ان القيمة الاحتمالية لاختبار التوزيع الطبيعي هي 0.007 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على ان البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

ويتضح ايضا ان قيمة F = 414.74 وقيمة الاحتمال 0.000 وهي اقل من مستوى المعنوية 0.05 ، وهذا يدل على ان النموذج في حالة جيدة ويصلح للتنبؤ.

ويلاحظ ان معامل التحديد يساوي 0.956 وهذا يعني ان المتغير المستقل يؤثر بالمتغير التابع ب 95.6% والباقي متغيرات غير مدرجة بالنموذج.

النتائج القياسية:

بناءً على التحليل القياسي وإجراء الاختبارات المختلفة , تم الوصول إلى النتائج التالية:

1- شهد الإنفاق العسكري فى المملكة العربية السعودية نمواً مطرداً خلال الفترة 1977-2016.

2- يساهم النمو فى الناتج المحلي الإجمالي إلى إحداث نمواً ملحوظاً فى الإنفاق العسكري فى المملكة العربية السعودية.

3- تعتمد المملكة فى زيادة نفقاتها العسكرية على نمو ناتجها بشكل أساسي والذي يعتمد على النفط كمصدر هام.

4- تتأثر النفقات العسكرية للمملكة العربية السعودي بأي تغيرات فى الناتج المحلي الإجمالي.

النتائج

يعتبر الإنفاق العسكري من أنواع الإنفاق المهمة فى المملكة العربية السعودية, ومن خلال فصول ومباحث الدراسة فقد توصلت الباحثة إلى عدداً من النتائج النظرية منها التالي:

1- يرتبط نمو حجم الإنفاق فى المملكة العربية السعودية على النمو فى الناتج المحلي الإجمالي.

2- يعتبر الإنفاق العسكري للمملكة العربية السعودية ذو تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي.

3- هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العسكري فى المملكة العربية السعودية.

4- تزايدت النفقات العسكرية فى المملكة كنتيجة للتحولات التي شهدتها المملكة أثناء تأسيسها.

5- تعتبر النفقات العسكرية أولوية للمملكة العربية السعودية نظراً لوجود المزيد من المخاطر المحيطة بها خصوصاً مع التقلبات والاضطرابات التي تشهدها الشرق الأوسط.

6- هناك تغيير جذري فى فلسفة المملكة نحو التنمية الاقتصادية , حيث تركز على ضرورة الاستثمار فى المشاريع العسكرية والمدنية بشكل يخدم التنمية الاقتصادية.

التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة, يمكن تقديم عدداً من المقترحات كتوصيات من قبل الباحثة , ويمكن إجمال تلك التوصيات كالتالي:

1- ضرورة الاستثمار فى المشاريع العسكرية التي تهدف إلى تنشيط الاقتصاد وتشغيل العاطلين عن العمل .

2- من الأفضل للحكومة السعودية أن تعتمد على زيادة حجم الإنفاق العام على مشاريع وبرامج تنموية وتزيد من تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية.

3- يستحسن للمملكة العربية السعودية توجيه الصناعات العسكرية إلى تكثيف الاستثمارات فى عدة قطاعات مدنية كإنتاج الأغذية والملابس والالكترونيات والاستفادة من طاقات العاملين فى المؤسسات العسكرية وتطويرها بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية فى المملكة.

4- إنشاء مراكز بحثية مهمتها دراسة العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي بشكل عميق ومفصل ووضع مقترحات بحثية تفيد صانعي القرار .

5- إنشاء مركز أبحاث بالجامعات متخصص بالدراسات الأمنية لبحث كل التحديات التي تواجه المملكة ووضع الحلول بشكل دائم.

الخاتمة

مما لا شك فيه وجود أهمية متعاظمة للإنفاق العسكري فى نمو اقتصاد المملكة العربية السعودية, حيث تساهم الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي زيادة أخرى فى الإنفاق العسكري, وهذا يعني أن النفقات العسكرية بالمملكة مرتبط بحجم الناتج وليس العكس, مما يدلل على وجود ضرورة للمملكة بضرورة أن يكون للإنفاق العسكري دور إيجابي فى النمو الاقتصادي, وذلك من خلال أن يساهم فى توفير فرص للعمل,

والتخفيف من فاتورة الواردات, وزيادة حجم الصادرات, ويمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة استثمارات الدولة فى المشاريع العسكرية وضرورة توجيهها بما يخدم التنمية الاقتصادية.

يمكن الاستفادة من العاملين فى المؤسسات العسكرية من خلال زيادة إنتاجيتهم وتدريبهم وإنشاء مشروعات اقتصادية تنتج السلع والخدمات والتي بإمكانها تحقيق التنمية الاقتصادية.

يمكن للمملكة اشتقاق الدروس والعبر من بعض التجارب الدولية والتي حققت مؤسساتها العسكري أثراً إيجابياً على الاقتصاد.

المراجع

أبو زايد, إبراهيم (2016). ***السعودية من استيراد السلاح إلى التصنيع الحربي***, جريدة الشرقالأوسط , المملكة العربية السعودية.

داوود, حسام (2014). ***مبادئ الاقتصاد الكلي***, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, ط4, عمان,الأردن.

أبو عيدة، محمد، شعبان، عبد الحميد (2009). ***تاريخ الفكر الاقتصادي***، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان، الأردن.

جريجوري, بول, ستيوارت, روبرت (1994). ***النظم الاقتصادية المقارنة***, تقديم سلطان السلطان, دار المريخ للنشر, الرياض, المملكة العربية السعودية.

عبد الحميد, عبد المطلب (2003). ***السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي : تحليل كلي***, ط1, مجموعة النيل العربية, القاهرة, جمهورية مصر العربية.

أبي غانم, جولي (2015). ***العلاقة التبادلية بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية***, موقع مشاهدة 24, متاح على : http://machahid24.com/etudes/9130.html

عبد الرحمن, إسماعيل, عريقات, حربي (1999). ***مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد: الاقتصاد الكلي***, ط 1, دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع, عمان, الأردن.

غيث, ناصر (2015). ***دول الخليج وسوق النفط : المسارات المستقبلية والبدائل*** , دورية تقديرات اقتصادية , المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية.

الأحمد, رقية (2017). ***الاعتماد على الذات هدف سعودي تترجمه شركة الصناعات العسكرية***, صحيفة المواطن الالكترونية , المملكة العربية السعودية

أحمد، عبد الرحمن (2003). ***تطور الفكر الاقتصادي*** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

الحبيب، فايز (1985). ***نظريات التنمية والنمو الاقتصادي***، ط1، جامعة الملك سعود، السعودية.

إبراهيم, علي (2006). ***الإنفاق العسكري السعودي: الأسطورة الباهظة***, موقع الدكتور علي ابراهيم, الرياض, المملكة العربية السعودية, متاح على : http://alioud.blogspot.com/2006/07/blog-post_115195859095758756.htm

حسين, مجدي (2015). ***أثر الإنفاق العسكري على الاستثمار العام دراسة تحليلية على الاقتصاد المصري خلال الفترة 1980-2012***, رسالة ماجستير, جامعة المنوفية , جمهورية مصر العربية.

الخاجة, محمد (2015). ***دور السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية: دراسة مقارنة وتطبيقية على دولة الأمارات العربية المتحدة*** , رسالة ماجستير كلية القانون, جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا, الأمارات العربية المتحدة.

الخضري, إيمان (2015). ***التداعيات الاقتصادية لعجز الموازنة العامة الفلسطينية***, رسالة ماجستير, جامعة الأزهر, غزة, فلسطين.

دراوسي, مسعود (2005). ***السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر للفترة –2004 1990***, أطروحة دكتوراه في الاقتصاد غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة الجزائر .

زيادة, مي (2014). ***جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي: حالة اسرائيل والدول العربية***, رسالة ماجستير, جامعة الأزهر, غزة, فلسطين.

سلمان , مصطفى وآخرون (2000). ***مبادئ الاقتصاد الكلي***, ط1, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة , عمان, الأردن.

طريح, نيفين (2001). ***أثار الانفاق العسكري على الاقتصاد المصري خلال الفترة 1956-1995***, رسالة ماجستير, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة, جمهورية مصر العربية.

عباس, عز (2011). ***الإنفاق العسكري وتعاظم الاقتصاد العالمي***, جريدة المدى اليومية, الملحق الاقتصادي, متاح على: http://almadasupplements.com/news.dpbs

عبد الرحمن, إسماعيل, عريقات, حربي (1999). ***مفاهيم أساسية فى علم الاقتصاد: الاقتصاد الكلي*** دار وائل للطباعة والنشر, عمان, الأردن.

الفارس، عبد الرازق (1993) . ***السلاح والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العربي 1970- 1990***, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, لبنان.

فرجاني , خيري (2001). ***أثر الانفاق العسكري على الاقتصاد المصري***, القاهرة, جمهورية مصر العربية.

قاعدة بيانات البنك الدولي(2017).متاح على:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD

القريشي، مدحت (2007). ***التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات***، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.

المغربي, عيسى (2014). ***الانفتاح الاقتصادي وأثره على النمو فى الأردن***, رسالة ماجستير, جامعة الأزهر, غزة, فلسطين.

منصور, منار (2016). ***أثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية***, مجلة ألف لاين, بيروت, لبنان, متاح على : http://www.alefonline.com/show-news/1065

موقع أطلس بيانات العالم(2017). متاح على: http://ar.knoema.com/atlas

هلال, علي (2015). ***الإنفاق العسكري وأثره على التنمية البشرية فى العراق***, مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة واسط, العدد 20, العراق.

ساموبلسون, بول, نوردهاوس, ويليام (2006): ***الاقتصاد***, ط 2, الدار الأهلية للنشر والتوزيع, عمان, الأردن.

موقع ثقف نفسك (2013). ***أقوى عشرة أسلحة مستقبلية فى العالم***, متاح على:
https://www.thaqafnafsak.com/

عباس, عز الدين (2011). ***الإنفاق العسكري وتعاظم الاقتصاد العالمي***, جريدة المدى اليومية, الملحق الاقتصادي, متاح على : http://almadasupplements.com /

وردة, على, العراقي, منى (2015). ***الإنفاق العسكري فى مصر وتأثيره على النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة مع الاقتصاد الإسرائيلي***, المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة, كلية التجارة, جامعة عين شمس , القاهرة, مصر.

Ajefu ,joseph(2015*). **Impact of deface spending on economic growth in Africa: The Nigerian case***, The Journal of Developing Areas, Volume 49, Number 4.

ALI KHALID and others(2015). ***The Impact of Military Spending on Economic Growth: Evidence from the US Economy***, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.6, No.7, US.

Bremmer and Kesselring(2007). ***The Impact of Defense Spending on Economic Growth: The Case of North America***, Presented During the "Topics in Economics" Session at the 49th Annual Conference of the Western Social Science Association Hyatt Regency Hotel, Calgary, Alberta, Canada.

Chairil and other(2013***). World military expenditure in post-Cold War world shows increasing trend especially in ASEAN***, Journal of ASEAN Studies, Vol. 1, No. 2.

Feridun and others (2011). ***The Impact of Military Spending on Economic Growth: The Case of North Cyprus***, email**:** www.researchgate.net.

KHALID and others (2015*).* ***The Impact of Military Spending on Economic Growth: Evidence from the US Economy***, Research Journal of Finance and Accounting www.iiste.org, Vol.6, No.7.